يصح في مثلها المحبوس وعلى ابي القاسم انه لو كان له مال
لبذله في محاولة الخلاص وقول بينة سمعوه على دعوى فلان فقد
سماعها على حبس كجمع السلف وما يحلوه من الصحو والحبس
لا اصل له ولو كان فله معول لا كتفي به في اطلاق المحبوس بوف
قيام البينة واذا اقامت البينة فلا احتياج الى الاعذار بما
يطلب على الطهور صدقها ابو حنيفة قد يحمل من ابيه موال
ورد هاروا لك لم يسمع بينة ذي اليد على ملكه واذا اقام بينة
وتوقع الحاكم زيفه فسأل شهود يحمدون حاله على الباطن
يعرفونه او انا سوى من حبس فلا يحبس المالك على الحاضر على
مسئلة اذا اقام البينة على الافلاس فادعى الغرماء ان له مالا لم تسمع البينة
كما سماعه على الافلاس واذا قالوا الشهادة على الافلاس عن مسئلة
الى يحقق الجواب ما اسلم عليه كلا من مسئلة
اذا اقامت البينة على الافلاس فادعى الغرماء ان له مالا لم تسمع البينة
خلف المدعى عليه في حبس مع قيام البينة وقال ابو حنيفة لا يحلف
مقول ما ادعاه الغرماء ممكن ولس في تكذيب البينة فان الشهود
لم يقطعوا بما شهدوا به وانما اسندوا الى شهادة انهم الى ظاهر الحال
واذا اكذب ابو حنيفة نفسه البينة ما لا يجاز بالحبس قصرها ما لم يمس
عند توجه الدعوى الى قوله مسئلة اذا ثبت الاعسار
واطلق الحبس لم يكن للغرماء ملازمته وقال ابو حنيفة لهم ملازمته
لنا ما رواه ابو سعيد الخدري ان رجلا اصيب في عهد رسول الله
في ثمار ابتاعها فركثه الدين وقال عليه السلام تصدقوا فتصدق الناس
عليه فلم يبلغ دينه فقال لغرمائه خذوا ما وجدتم ليس لكم غيره
ولم يثبت لهم الملازمة فاذا تعذر عليهم ايس الى شيء عليه السلام
قال من انظر معسرا الى ميسرة انظره اقدر بسه الى قوله وان
كان لا يطالب حتما لما مر عليه العذاب علينا ان نطالبه بعد ايسار ثان
منه فضاء الدين على حسب كالنفقة مع مسكنه في دينه فاطلاقه
يقضي ما قال رسول الله صلى الله عليه واذا ادان ما في ذمة المحبوس
قال كان مضطرا في قرضه فلم يعد اذا تمنى معسرا او من طول الحبس

دين لا يملك مسحقه المطالبة فلا يملك الملازمة فيه كالدين المؤجل
مسئلة الدين الذي يلزمه الغارم والحارة جميعا عنه وقال
ابو حنيفة هو على الحارة مع غرمه وفي الغارم مان غرمه وفي ابيه قولان
وتعلقا بما رواه انس ان النبي عليه السلام قال اذا بلغ المولود خمس
عشرة سنة كتبت ماله وعليه واخذت منه الحدود قد روي ان عمر
قال عرضت على رسول الله يوم احد واما ابن اربع عشرة فلم يجزني
ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق واما ابن خمس عشرة سنة
فاجازني والمقابلة وليس معنا في المسئلة معنى ونسك الاصل مع كان
من صحة الاسلام والبيع والنسك ما قال الطهر معنى انه لو بلغ الرام
الصوم والصلوة طرد وليس مع حضوره امسك من حمة الموقف
والمعنى لا مطمع فيه فان قالوا الاصل دوام النصر في حقه
الخلاف عليه في العلماء قال لا بلوغ الا بخمس عشرة سنة هكذا روي عن ابن عمر
وحجته مطالبة الدليل وقد ذكرنا من حجة الحظر ما فيه مقنع وبلاغ
مسئلة انبات الشعر علامة البلوغ في اولاد الكفار
وفي اولاد المسلمين خلاف ولا معتبر عندي حنيفة والتعويل على
ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما امر بقتل بعاطلي وقطه
وسبي ذراريهم فكانوا اذا استراوا في الموضع حتى امر فتش عن الكمان
يكشف عن مؤتزره فمن انبت قتل ومن لم ينبت سبي بالبس
ولا معنى في المسئلة الا كملب في الغرة وهو مقاربة الانبات البلوغ
ونحن نقول هو علامة البلوغ وليس عندنا مسائل الحج من بلغ مثلا
لم يدفع اليه ماله وان اذن على حسب عمره وقالوا اذا بلغ خمس عشرة
دفع اليه ماله وان اطرد الذكر عليه وهذا ليس معتبرا ما ونهوا الحاج
اطراد الذكر فان قالوا الحرف الصوف هو الاسود والغرض
بلغ علا واسلم اذا استكمل خمس عشرة سنة هذا لا نعرفه لاحد في الشرع
ولا في اللغة ثم الآثار في القرآن معتبرا بالرشد نفس قوله حتى اذا
بلغ اشده وبلغ اربعين سنة لا حاصل للاشد مع احداث العمل
مسئلة لا سفه لمن بلغ خمسا وعشرين سنة وقال الشافعي يحجر عليه
الحجر ابعد ولا يدفع اليه ماله فعوف نحن نقول الى قوله تعالى فادفعوا اليهم

الولاء من مولاه الام الى من يعتق الاب ثم اذا استوى الكاتب آباه
توقف عتق ابيه على عتقه فلا يمنع توقف الولاء على عتقه مسئله
الكاتب لا يزوج امته فتزوج باذن مولاه وقال ابو حنيفه له ان يزوج
دون الاذن فعول التزويج سعى ممته الامه فكان من قبل التزوج
وقد قالوا العامل في القراض لا يزوج الامه وكذلك الشريك والمفاوض
لا يزوج الامه مسئله اذا مات الكاتب وكان ولد الكاتب امته
امته وولد الكاتب عليه فاتكا مات الكاتب اصبح الكاتب
وولده وقال ابو حنيفه تطالب الولد بنجوم الكتابه فاذا اداها
عتق الكاتب بنما قبل الموت وعتق الولد وامه انه ولو كان
استولد الامه وكاتب عليهم ثم مات لم يطالب ولد الذي كاتب عليه
فعول ام ما ولد عملا الكتابه وابن ام امته ولا خلاف انه لو كان لا يطالب
بالنجوم يجعل ما في يده وكف اسعلت الطلبة الا ترى على الوارث الذي
استولده وكاتب عليه ومن قبل هذا قلنا نحن انهم قالوا موجب الطلبة
على ما تزول المعاملات لعدم مونته ومدا لعبد احد اما ان قالوا
استسعيه معتق بعضه طلما هذا استطال تزول الذي استولده وكاتب
عليه ثم ليس المعنى بقولنا كاتب انه مكاتب حقا وكل سعيه كسعي
الكتب فان قوله من كسبه قطعا ما قالوه وقد قالوا ولد المستسعاة
لا تطالب بمال السعاية لعدم مونتها فكذلك ولد المكاتبة كذلك
مسئله ولد المكاتبة رقيق وقال ابو حنيفه
هو مكاتب عليها فعول عمل الكتابه يحتمل تماما وهو ظاهر مذهبه للرفع فلا
سعي على ولد المكاتبة ومن المقرو المعلق بصفه ولا يلزم ولد
المولد فان الاستيلاد سبب قوي ولا يصور رفعه بعد ثبوته
وعلى هذا الكلام في ذلك في مسئله ولد المرهونة من كتابة الاصل
فان قالوا السر ولد المكاتب من امته مكاتب فلما لان امته
ملكه قولنا مهما ملكه ورق ولد المكاتبة لسر ملكها فلو كاتب كان ابطل
وقعد الكتابة لا سعى كما كر باه وهذا محقق ما قرناه من ان ولد
ولد المكاتب من امته بمنابه الكتابه مسئله المكاتب
اذا ادى اقل ما يلزمه من الكتابه فمات وقال ابو حنيفه لورثته ما بقي من
المستقله فعول لعموم الاكتساب الحاصله بالمستقله واي فرق
بينها وقد عرض مما ذكرناه الا ما عرض الحق عليه من عجز فاين وقعا
سعلق الكسب المتعلق بالكسب الحاصل كتعلق المعامله
مسئله اذا اقر المكاتب بحنايه او اتلاف او الوطء
بصدوه سئله ليست قائمه وهو احد الوجهين فعول قرار المالك
ما تبرع له اشاوه وهبه مال ولا ثبت ما قراره كاعد العتق

واعلى ذكر المعامله فهو مالك لاشا المعامله فملك
مسئله اذا قتل عبد المكاتب
قتل المكاتب طلب الصاحبه واستوفاه سعود انه وقال ابو حنيفه
لا صاحبه فعول انعقد موجب الكفاءة مستحقه والمكاتب من
اهل طلب العوض اذ لو اذ طلب الصحه فان عجز والى الاقصاص
تفوت المالية قلنا الزاهر ان يقتص من قاتل العبد المرهون واركان
فيه تفوت ماليه المرتهن وفي القصاص على الشفي ودرك الغنى
وسعا العلل فلا شارفه تفوت المالية مسئله
اذا كاتب مسلم وذمي عبدا مسلما على خمر فلا سكر وتفاد
الكتابه في نصيب الذمي اضعاف اثر الوفاق في ذلك اذ الذمي لو اداه كان نصيب
الكتابه كما زاد ذلك وهوم عكم الكتابه الفاسده ثم ههنا انه اذا عتق
باداء ما وطف عليه رجعا على سيده وقال ابو حنيفه يرجع المسلم
بنصف نصيبه ولا يرجع الذمي فعول لو استوم عبدا لذمي لم يكن
احترام الكتابه وتصحيحها وجعله كلا ملكه فتحملها فاكل كذلك
فلما حكم الكتابه الفاسده الراجع اعتبارا بالكتابه الفاسده مسئله
اذا مات سيد المكاتب كتابه فاسده فادى النجوم الى الورثه لم يعتق لان
العتق يحمل في الكتابه الفاسده الصفه وفي كان قال له اذا ادبت الى
فانت حر في الصفه لم يحمل الدليل على المعقود اذ النجوم ما رضيه
اصلا فيحمل بما حكمها بعموم السند وقد قال لو سلم النجم الوكيل
السيد في حوائجه لم يعتق السند فيه علم بحق الصفه وهذا سقوط
في الوارث تقوده في الوكيل فان قالوا الجزء حكم المعاوضه في
الكتابه الفاسده بدليل انه لو استبرع الكتابه واولاده فلما لم يثبت
استباع الاكتساب والاولاد من مقتضى المعاوضات في الكتابه
الصحيحه فانها فاعلوه شرعيه اتباعيه لا يستقيم فيها معنى
التبرع لم كانت معاوضه فلكن معاوضه فاسده وقد قالوا
لو باع سهما من اشار بعا فابهما لم يسلم الى المشتري حتى مات
مسئله الى وارثه لم يملك وارثه بعد موته مسئله اذا
اسلم عبد الكافر في بلد فهو فيء عقله فلو كاتبه قبل ان يعقله عليه
لم يقطع الاعتراض عنه بهذا في قول خلافا لمن جعله فعول
المكاتب باق في ذل الرق والكتابه ما صور رفعها والحذور
معاذل الرق فاذا امكن قطعه وجب قطعه والمسئله بسبل مع
الكافر ثم ان اعتد المسلم مسئله اذا كاتب الحربي عبده